

## المشاركة الإلكترونية: رهان لتفعيل شفافية التدبير المحلي في الجزائر

بودراهم ليندة (1)

(1) طالبة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر  
البحث حول فعالية القاعدة القانونية، جامعة بجاية، بجاية  
06000، الجزائر.

البريد الإلكتروني: [linda.boudrahem@univ-béjaia.dz](mailto:linda.boudrahem@univ-béjaia.dz)

### الملخص:

بدأت أطر المشاركة الإلكترونية تبرز في المقاربة الجزائرية، كمسعى جديد نحو تجسيد شفافية التدبير المحلي، وذلك باستحداث تدابير مخصصة للنفذ الإلكتروني وتبسيط إجراءاته، والتي تشكل فضاءات تفاعلية لإذاعة المعلومات وإشراك المواطنين إلكترونياً، لكن تبقى هذه المبادرة ذو فعالية محدودة بحكم حدائتها، وكذا في إطار العراقيل التي تجابه تطبيقها وبلوغ أبعادها.

### الكلمات المفتاحية:

المشاركة الإلكترونية، الشفافية، النفاذ إلى المعلومة، الإعلام الإلكتروني، سبر الآراء الإلكتروني، البوابات الإلكترونية.

تاريخ إرسال المقال: 2019/11/10، تاريخ قبول المقال: 2019/12/04، تاريخ نشر المقال: 2019/12/19.

لتهميش المقال: بودراهم ليندة، "المشاركة الإلكترونية: رهان لتفعيل شفافية التدبير المحلي في الجزائر"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 02 (عدد خاص) 2019، ص ص. 133-153.

المقال متوفر على الرابط التالي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المؤلف المراسل: بودراهم ليندة، [lynda1994.doctorat@gmail.com](mailto:lynda1994.doctorat@gmail.com)

\* المقال تم تحت إشراف الدكتور أوكيل محمد أمين.

## **Electronic participation :bet to activate the transparency of the local management in Algeria**

### **Summary:**

First of all, the Electronic participation frameworks are emerging in the Algerian approach, as a new endeavour to reflect the transparency of local management, by creating specialized measures for electronic access and simplify its procedures, which form interactive spaces to broadcast information and engage citizens electronically, but this initiative remains limited by its modernity, as well as in the context of obstacles that face their application and reach their dimensions.

### **Keywords:**

Electronic participation, Transparency, Access to information, Electronic media, Electronic sounding, Electronic portals.

## **Participation électronique : un défi de transparence dans gouvernance locale en Algérie**

### **Résumé :**

La participation électronique est l'un des modes auxquels recourent les Etats modernes. Ce néologisme fait son apparition en Algérie sans qu'il soit suivi de mesures concrètes, par l'Etat, en vue de sa consécration réelle. En effet, la participation électronique, qui permet aux citoyens de participer dans la gestion de leurs affaires, rencontre plusieurs écueils dans le cas algérien.

### **Mots clés:**

Participation électronique, transparence, accès à l'information, médias électroniques, Avis de sondage, portails électroniques.

## مقدمة

عمدت الدولة الجزائرية في الألفية الأخيرة إلى ترشيد علاقة الإدارة بالمواطن، وكانت الخطوة الأولى في ذلك السعي نحو حوكمة الإدارة المحلية، باعتبارها الخلية القاعدية لتوطيد أواصر الصلة مع الأفراد من جهة، ومع الهيئات المركزية من جهة أخرى، ولبلوغ هذا المنأى عازمت الدولة على ترسيخ أهم روافد الديمقراطية المحلية، وهذا بتبني مبدأ المشاركة في تسيير الشأن المحلي وصياغة قراراته في إطار تدبير شفاف ونزيه يؤهل المواطن للنفوذ إلى المعلومة والاطلاع على مجريات ذلك التدبير.

تكاثفت المساعي الجزائرية في هذا الصدد، حيث انبرت جليا في تحيين المنظومة القانونية على اختلاف تدرج قواعدها، بداية بإصدار قانون البلدية 10-11 الذي اعترف صراحة بحق مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، فضلا عن إقراره بعض مظاهر شفافية المجلس الشعبي البلدي من الحق في الاطلاع على مستخرجات وقرارات البلدية وكذا تاريخ الجلسة وجدول أعمالها، علنية الجلسات وحق الجمهور في حضورها<sup>1</sup>، كما أرفد ذلك، قانون الولاية الذي رسّخ سياسة انفتاح المجلس الشعبي الولائي على الجمهور من خلال ضمان حقه في الإعلام والولوج الإداريين<sup>2</sup>، وصولا إلى الارتقاء بمكانة هذين المبدئين (المشاركة والشفافية) على إثر صدور التعديل الدستوري لعام 2016 الذي كرس مبدأ المشاركة بشكل أرقى، حيث بلوره في مقاربة الديمقراطية التشاركية جاعلا من المستوى المحلي وبامتياز الفضاء الأنسب لممارستها، ناهيك عن تصنيفه لحق النفاذ إلى المعلومة ضمن الحقوق الدستورية المكفولة للمواطن<sup>3</sup>.

إنّ ولوج الجزائر إلى عصر المعلوماتية فرض عدم الوقوف عند وضع قواعد قانونية محفزة على إشراك المواطن في تصريف الشأن المحلي فحسب، إذ يتعيّن اقترانها بتدابير رقمية تكفل فعلية تطبيق تلك القواعد، مسيطرة للتحوّل إلى عصرنة الحكم المحلي وتحديث أطره، وبهذا بدأت الدولة تخطو نحو إدراك مقاربة المشاركة الإلكترونية، هذه الأخيرة التي غدت دعامة رئيسية لتعزيز شفافية التدبير المحلي، لأنّ التكنولوجيات الحديثة عملت على التغيير من مفهوم الشفافية الإدارية الذي يتعدى الكشف والإعلان عن معاملات ونشاطات الهيئات العمومية، إلى تركيز الاهتمام بتسريع وتيرة ذلك الإفصاح وتسهيله.

<sup>1</sup> المواد 11-14، 22، 26 من قانون رقم 10-11، مؤرخ في 22 جوان 2011، يتعلق بالبلدية، ج ر عدد 37، صادر في 03 جويلية 2011

<sup>2</sup> المادتان 26، 32 من قانون رقم 12-07، مؤرخ في 21 فيفري 2012، يتعلق بالولاية، ج ر عدد 12، صادر في 29 فيفري 2012.

<sup>3</sup> المادتان 15، 51 من قانون رقم 16-01، مؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج ر عدد 14، صادر في 07 مارس 2016 (استدرك في 3 أوت 2016، ج ر ج عدد 46).

تندرج المبادرة الجزائرية الرامية إلى إعمال المشاركة الإلكترونية بتدعيم مقتضيات شفافية الإدارة المحلية، كونها تجمع بين جملة من الركائز التي يقوم عليها مبدأ الشفافية من حق النفاذ إلى المعلومة وحق المشاركة وكذا تبسيط الإجراءات الإدارية.

وعليه، ترمي هذه الدراسة إلى إبراز وتكييف مظاهر الانفتاح على المشاركة الإلكترونية في النظام الجزائري، وذلك برصدها قانوناً وتطبيقاً، فضلاً عن تقييم دورها في تفعيل شفافية التسيير المحلي في ظلّ العراقيل التي تجابهه، وهذا من خلال طرح الإشكال التالي:

ما مدى تفعيل المقاربة التشاركية الإلكترونية في النظام الجزائري كدعامة لتجسيد شفافية تسيير الشأن

المحلي؟

للإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم موضوع الدراسة إلى قسمين أساسيين، بحيث حُصص المحور لتبيان مدى انفتاح النظام الجزائري على أطر المشاركة الإلكترونية، بينما يتناول المحور الثاني آفاق وعوائق تفعيل النمط التشاركي الإلكتروني على المستوى المحلي في الجزائر.

## المحور الأول: الانفتاح النسبي على المشاركة الإلكترونية في النظام الجزائري

يقتضي إرساء مشاركة فعالة في تسيير الشأن المحلي، ضمان انخراط الجميع بشكل دائم ومباشر في عملية اتخاذ القرار والرقابة عليه، هذا هو مغزى الديمقراطية التشاركية التي ظهرت على أنقاض نقائص الديمقراطية التمثيلية، التي لا تعد سوى أداة لإدماج النخبة السياسية في النظام الإداري البيروقراطي بفعل تعقيد إجراءات العملية الانتخابية واهتزاز مصداقية نتائجها، فضلاً عن تناسي الممثلين المحليين عن دورهم التمثيلي، فلم يجد المواطن في ذلك من بدّ ل طرح انشغلاته، الوضع الذي دفع بالسلطة السياسية إلى محاولة إعادة بعث العلاقة بين المواطن وجماعته الاقليمية وفق منظور تشاركي وتوافقي<sup>1</sup>.

إذن، المشاركة الإلكترونية ليست مقارنة جديدة من مقاربات الديمقراطية المحلية، إنّما تعبّر عن ممارسة للديمقراطية التشاركية بتوظيف أدوات رقمية وفي شبكات افتراضية، فهي وليدة الاندماج بين مبدأ المشاركة كمفهوم تقليدي وبين التكنولوجيات الحديثة كآلية لتعزيزه، ويمكن تعريفها بصفة عامة على أنّها: "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتفاعل مع المواطن في عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات العامة"<sup>2</sup>

ما فتئت الدولة تسعى إلى تثمين المقاربة التشاركية وترقية أطرها، في مبادرة منها لامتصاص التذمر الجماهيري المتجذر، وكذا لمواكبة التحولات العالمية والاقليمية الحاصلة، وبذلك فهي لم تكن في منأى عن

<sup>1</sup>SADRY Benoît, *Bilan et perspectives de la démocratie représentative*, Thèse de doctorat en droit public, Faculté de droit et des sciences économiques, Université de Limoges, 2007, pp.34-51.

<sup>2</sup>مغزيلي نوال، "دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للمشاركة السياسية: المشاركة الإلكترونية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد 13، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018، ص 758.

التطور الذي أحرزته وسائل الاعلام والاتصال الحديثة، إذ كان لها الدور الريادي في التأسيس لعالم افتراضي تفاعلي يراعي الأبعاد الجوهرية للديمقراطية التشاركية، من خلال تبني مقاربة المشاركة الإلكترونية التي تسعى إلى القضاء على كل الحواجز المادية والذاتية لضمان مساهمة غير محدودة في توجيه وتقييم العمل المحلي. تأثرت الممارسة الجزائرية بهذا التطور، وشرعت في التوجه إلى رقمنة المسار التشاركي، ولكن لا تزال هذه المساعي في بدايتها، بيد عدم تعميق طرحها القانوني (الفرع الأول)، ناهيك عن حداثة تبني بعض نماذج المشاركة الإلكترونية في النظام الجزائري (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: قصور التكريس القانوني للمشاركة الإلكترونية في الجزائر

حرص المشرع الجزائري على تكريس مبدأ المشاركة في عدة مجالات، وذلك إما بإقراره صراحة لهذا المبدأ أو بالنص على آلياته من استشارة، مشاور، وتحقيق عمومي، وماعدا الإجراء الأخير (التحقيق العمومي) الذي فصل التنظيم في كفاءات تطبيقه، فإن القانون ترك المجال تقديريا للمصالح المعنية في انتهاج الأسلوب الذي تجده مناسبة لاستنفاذ باقي الإجراءات، وهو نفس الموقف الذي اتخذه المؤسس الدستوري في نص المادة 15 من قانون رقم 01-16 المتضمن التعديل الدستوري لعام 2016 عندما اكتفى بتكليف الدولة بمهمة تشجيع الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي<sup>1</sup>، ومما لا شك أن مثل هذا الإفصاح لا يمنع من استعمال التدابير الرقمية في المجال التشاركي، التي أصبحت مفروضة في شتى الميادين. وعلى إثر ذلك، يكتف التضمين القانوني للمشاركة الإلكترونية بالقصور، فبينما احتواها القانون البلدي بشكل ضمني (أولا)، أغفلت عن تكريسها النصوص التنظيمية الأخرى (ثانيا)، واطمحل الاعتراف الصريح بها في مشروع قانون الديمقراطية التشاركية (ثالثا).

### أولا: التكريس الضمني للمشاركة الإلكترونية في قانون البلدية 10/11

حقق قانون البلدية 10/11 طفرة نوعية في مجال تكريس مبدأ المشاركة بصفة عامة، إذ أفرد بابا كاملا تحت عنوان: "مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية"، معتبرا هذه الأخيرة الفضاء الأرحب لممارسة الديمقراطية المحلية وترسيخ مقومات مبدأ التسيير الجوّاري، لذا يلتزم المجلس الشعبي البلدي باتخاذ كل التدابير الرامية إلى إعلام المواطنين واستشاراتهم حول خيارات التهيئة والتنمية المحلية، كما يكلف المجلس المنتخب أيضا في إطار تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية بالسهر على تهيئة الظروف المواتية لتشجيع المواطنين وحثهم على المشاركة في تسيير شؤونهم وتسوية مشاكلهم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> انظر ج ر عدد 14، صادر في 07 مارس 2016، مرجع سابق.

<sup>2</sup> انظر قانون رقم 10-11، يتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

بحثاً عن مدى تكريس المشاركة الإلكترونية في أحكام القانون البلدي الساري المفعول، يستشف أنّ هذا الأخير يحمل في طياته تكريساً ضمنياً للنمط التشاركي الإلكتروني، وهذا بالاستناد إلى تفسير محتوى الفقرة الثالثة من المادة 11 التي تنص على: "ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة"<sup>1</sup>، فعلى أساس هذه العبارة يفهم أنّ المشرع فتح المجال أمام المجلس الشعبي البلدي لاستشارة المواطنين إلكترونياً حول خيارات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

### ثانياً: تغييب المشاركة الإلكترونية في التنظيمات القطاعية

تتأثرت الآليات التشاركية المعمول بها في النظام الجزائري بين عدّة نصوص تنظيمية كل حسب المجال الذي توطّره، حيث اهتمت تلك التنظيمات بتحديد كفاءات إعمال وتطبيق آليات المشاركة على المستوى العملي، وفي قراءة متأنية لهذه التدابير يبرز جلياً عدم إدراج الإجراءات الرقمية ضمن فحوى الآليات الإجرائية المرصودة لتنظيم مشاركة المواطنين بصفة فردية أو جماعية في تدبير الشأن المعني. فقد استقرّ إجراء التحقيق العمومي على الطريقة الكلاسيكية التي ينظم وفقها<sup>2</sup>، أما إجرائي الإستشارة والتشار، اكتفت السلطة التنظيمية بإقرار حالات اللجوء إليهما دون تبيان أساليب تطبيقهما.

<sup>1</sup> المادة 3/11 من المرجع نفسه.

<sup>2</sup> انظر:

-المواد 10-12، 18 من مرسوم تنفيذي رقم 91-177، يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه، ومحتوى الوثائق المتعلقة بها، ج ر عدد 26، صادر في 1 جوان 1991، معدل ومتمم بمرسوم تنفيذي رقم 05-317، مؤرخ في 10 سبتمبر 2005، ج ر عدد 62، صادر في 11 سبتمبر 2005.

-المواد 10-12، 18 من مرسوم تنفيذي رقم 91-178، يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليه، ومحتوى الوثائق المتعلقة بها، ج ر عدد 26، صادر في 1 جوان 1991، معدل ومتمم بمرسوم تنفيذي رقم 05-318، مؤرخ في 10 سبتمبر 2005، ج ر عدد 62، صادر في 11 سبتمبر 2005، معدل ومتمم بمرسوم تنفيذي رقم 12-166، مؤرخ في 28 ماي 2012، ج ر عدد 21، صادر في 11 أبريل 2012.

-المواد 10-15 من مرسوم تنفيذي رقم 07-145، يحدّد مجال تطبيق ومحتوى وكفاءات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، ج ر عدد 34، صادر في 22 ماي 2007، معدل ومتمم بمرسوم تنفيذي رقم 18-255، مؤرخ في 9 أكتوبر 2018، ج ر عدد 62، صادر في 17 أكتوبر 2018.

-المواد 12-14 من مرسوم تنفيذي رقم 07-86، مؤرخ في 11 مارس 2007، يحدّد كفاءات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية، ج ر عدد 17، صادر بتاريخ 14 مارس 2007.

### ثالثا: حصر التكريس الصريح للمشاركة الإلكترونية في مشروع قانون الديمقراطية التشاركية

يشكل مشروع قانون الديمقراطية التشاركية إطارا قانونيا جامعا وموحدًا لأطر المشاركة على المستوى المحلي، تضمن في صلبه جملة من الأحكام والتدابير المتخذة لتنشيط مشاركة المواطنين وفعاليات المجتمع المدني في تسيير الشؤون العامة، بحيث يكفل تقاسم السلطة في مجال التنمية و/أو صنع القرار المحلي بين الجمهور وسائر مكونات المجتمع المدني مع مختلف الهيئات الإقليمية كالولاية والبلدية، فهو يرمي إلى توحيد وإيجاد صيغ ملائمة لإشراك المواطنين في تدبير الشأن المحلي، بغية تنسيق وتفعيل العمل التشاركي، عبر تعزيز وتحديث الآليات التشاركية وتوسيع نطاق استعمالها<sup>1</sup>.

على هذا الأساس لم يتوان واضعوا المشروع عن إيلاء عناية خاصة للمشاركة الإلكترونية، والتي انبثقت من خلال صياغة محور خاص بـ "مشاركة المواطن في العصر الرقمي"، حيث تلتزم السلطات العامة بمقتضاه بتطوير تعاملاتها مع المواطنين إلكترونيا، وهذا بإرساء أطر للتبادل الإلكتروني، والتي تشكل فضاءات لمشاركة المواطنين في تصريف الشأن العام، كما تتيح كل سبل الوصول إلى المستندات والإجراءات الإدارية المتعلقة بهم<sup>2</sup>.

تعتبر هذه المبادرة خطوة ثمينة تنذر بتأصيل أسس المشاركة الإلكترونية وتفعيل مقتضياتها، بيد أن رقمنة المشاركة تستدعي تسخير جهودا حكومية تغطي جوانبها القانونية والمؤسسية والإجرائية، وتساعد في استيضاح أولويات الحكومة في ترقية المشاركة الإلكترونية<sup>3</sup>، لكن تبقى تلك المساعي منتكسة في ظلّ عدم المصادقة على مشروع قانون الديمقراطية التشاركية ودخوله حيز التنفيذ.

### الفرع الثاني: ضآلة تطبيقات المشاركة الإلكترونية في التجربة الجزائرية

تعدّ مقارنة المشاركة الإلكترونية مأخذ جديد وآني في التجربة الجزائرية، بدليل أنّ هذا الصنف التشاركي لم تستقر بعد آلياته ولا قنوات ممارساته، مادام أنّ ظهوره ارتبط مبدئيا بتفعيل بعض مظاهر الإدارة الإلكترونية،

<sup>1</sup> أوكيل محمد أمين، " إشكالية مشاركة المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية المحلية في الجزائر: الحدود والحلول؟"، مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية، المجلد 1، عدد 1، بجاية، 2017، ص ص 118-120.

<sup>2</sup> مشروع قانون الديمقراطية التشاركية المنشور على موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: متوفر على الرابط التالي:

<http://www.interieur.gov.dz/images/democrative-participative.pdf>

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/09/10.

<sup>3</sup> زدام يوسف، "المشاركة الإلكترونية - نحو مفهوم يتجاوز التفريد-"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 15، عدد 27، 2018، ص 104.

وحتى هذه الأخيرة لم يكتمل تجسيد مشروعها، إذ لم يُستغرق ولو تنفيذ الجزئي، وكلّ ما تم إنجازه إلى حدّ اليوم عبارة عن حزمة من البرامج التي تعاني تأخرا ملموسا في التطبيق.

يستتبط وفق هذا المنظور أنّ المشاركة الإلكترونية غير متصلة في النظام الجزائري، إنّما عبارة عن مبادرة راهنة طرحها تنامي استخدام الوسائل العصرية للاعلام والاتصال، أي أنّها مكسب رقمي حديث، استيقنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية أهمية تطبيقه، فأخذت تضمّ جهودها في سبيل حصد مؤشرات، وذلك بإنشائها لبوابات إلكترونية مفتوحة على المواطنين لتلبية خدماتهم ورصد اقتراحاتهم (أولا)، لترتقي فيما بعد إلى فضاءات رقمية لتطبيق بعض آليات المشاركة الإلكترونية (ثانيا).

### أولا: استحداث منصات إلكترونية

تشمل المنصات الإلكترونية مختلف الوسائل الإعلامية الحديثة من وسائل التواصل الإداري والتفاعل الاجتماعي، فهي تشكل قنوات اتصال مباشرة بين مختلف الفاعلين التشاركيين في البيئة الرقمية، وتسمح بإشراك جميع شرائح المجتمع، بحيث تؤسس فضاءً افتراضيا للالتقاء والتجمع وتبادل المعلومات، والتعبير، وحشد المواقف، وسبر الآراء والتوجهات وغيرها من الممارسات التي تدخل في صميم المقاربة التشاركية<sup>1</sup>. عمدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في إطار عصرنة الإدارة المحلية وتكريس مبدأ التسيير الجوّاري إلى مأسسة منصات إلكترونية تضمن للمواطن الولوج الدائم إلى خدماتها وتيسر له مواءمة المستجدات الحاصلة في جماعته المحلية، كما تتيح له التفاعل المستمر اتجاه القضايا المعروضة في أطرها. تباينت المنصات الإلكترونية المستحدثة في هذا السياق، حيث تم إنشاء موقع رسمي خاص بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية<sup>2</sup>، يتفرع عنه موقع للتواصل الاجتماعي، هذا الأخير الذي أضحى يشكل منبرا تشاركيا مفتوحا أمام كل المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني للتعبير عن آرائهم وطرح انشغالاتهم عبر الاحتجاج أو التعليق أو الإرسال المباشر، فضلا عن هذا، استحدثت بوابات إلكترونية -تضم الموقع والبريد الإلكترونيين- خاصة بكل جماعة إقليمية على حدى، والتي تمثل منتديات للاستعلام والمشاركة، كونها تعمل على تزويد المواطنين بالمعلومات، ناهيك عن تكفلها برصد تدخلات ومساهمات الأفراد واستقبال شكاويهم بخصوص الشأن المحلي.

<sup>1</sup>فورار أحمد أمين، "الديمقراطية التشاركية وأدواتها الرقمية، متكلمات نظرية وتطبيقات عملية"، مجلة البحوث والدراسات، جامعة حمّه لخضر، الوادي، مجلد 15، عدد 1، 2018، ص 288.

<sup>2</sup> انظر موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، <http://www.interieur.gov.dz> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/09/10.

تكيف هذا المؤشرات بالضئيلة مقارنة بالمستوى الذي بلغته الممارسة التشاركية الإلكترونية في باقي الدول، يذكر منها المملكة المغربية التي وإن ولجت مؤخرا إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ميدان المشاركة، إلا أنها أنبأت عن تقدم بارز في رقمنة الديمقراطية التشاركية، إذ أنشأ برنامج الحكومة الإلكترونية بالمغرب بوابة معنونة "بالمشاركة الإلكترونية"، وضمنها مجموعة من الآليات الإلكترونية التي تمارس بواسطتها المقاربة التشاركية، فأطلقت الحكومة المغربية مبادرة "موقع فكرة" الذي يقدم غرف للتداول والمناقشة لتمكين المواطنين من طرح أفكارهم أو التصويت لصالح الأفكار والتعليقات المنشورة، وتدعم هذا الموقع بتتصيب ثلاثة منتديات لتبادل الأفكار، وهي مصنفة كالتالي: منتدى يهتم بالخدمات الإلكترونية الجديدة، منتدى تقديم أفكار لتبسيط المهام الإدارية، ومنتدى لاقتراح تدابير ناجعة لتحسين الإدارة<sup>1</sup>.

### ثانيا: التطبيق الإلكتروني لبعض الآليات التشاركية

إنّ حادثة المقاربة التشاركية الإلكترونية في الممارسة الجزائرية لا يبرّره افتقارها إلى منظومة قانونية وإجرائية واضحة، بقدر ما يجد تفسيره في قلة تطبيقاتها التي لم تتخطّ مراحلها الأولية، فإذا كان إجراء الاستطلاع الإلكتروني طبق لبضع مرات (1) فإنّ آلية الاستشارة الإلكترونية دخلت حيز التنفيذ مؤخرا (2).

#### 1- إطلاق إجراء سبر الآراء الإلكتروني

يمثل إجراء سبر الآراء أو استطلاعها إلكترونيا أداة تشاركية تستهدف قياس اتجاه الرأي العام بشأن قضية معيّنة باستعمال الدعائم الرقمية المختلفة، فهي تعتمد على التفاعل الفوري من طرف المستخدمين عبر تبادل الاستشارات الإلكترونية أو استطلاعات الرأي السريعة<sup>2</sup>. تعتبر هذه الآلية حديثة النشأة والتطبيق في النظام الجزائري، حينما أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية عبر موقعها الإلكتروني وكذا مواقع التواصل الاجتماعي عن جملة من الاستبيانات الموجهة لتقدير جودة ونوعية الخدمات العمومية المقدمة في بعض الميادين، إذ أطلقت الوزارة استبيانا خاصا بتقييم عملية الحج لموسم 2019، تدعو بموجبه الحجاج إلى المشاركة في الإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبيان، كما يمكنهم إلى جانب ذلك إرسال شكاوى أو ملاحظات أو اقتراحات، بهدف إجراء معاينة شاملة لتلك العملية عبر كافة مراحلها، تحضيرا للمواسم القادمة وإسداء لخدمات تتناسب وتطلّعات المواطنين.

<sup>1</sup> انظر بوابة المشاركة الإلكترونية المتوفرة في البوابة الوطنية للمملكة المغربية: <http://www.egov.ma/ar/> تاريخ الاطلاع: 2019/09/13.

<sup>2</sup> بن يزة يوسف، سغيري وهيب، "إسهام البيئة الرقمية في دعم الديمقراطية التشاركية-أدوات المشاركة عن بعد نموذجا-" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 20، عدد 1، 2019، ص 268.

بالمحاذاة مع هذا الإجراء، عكفت الوزارة ذاتها على تنظيم استبيان آخر يتعلق بموسم الاصطياف، عازمت من خلاله على إشراك جميع المواطنين عبر كافة التراب الوطني في عملية تقييم موسم الاصطياف لعام 2019، تأسيسا على أنّ المواطن هو المستفيد الأول من مختلف الخدمات والتدابير المهيئة له في هذا المجال، وأعقبت الوزارة أنّ نتائج هذا الاستبيان ستسمح برصد وتحديد النقائص التي سيتم تصحيحها وتغاديتها عند إعداد مخطط العمل للتحضير للموسم المقبل، وحرّي بالتتويه أنّ هذا النوع من الاستبيان يكتسي طابع العمومية كونه لا يتعلق باستطلاع آراء فئة معيّنة من المواطنين على غرار سابقه، الأمر الذي يؤثر بالإيجاب على المقاربة التشاركية الإلكترونية، على اعتبار أنّه يسهم في توسيع نطاقها، ليمتد ويشمل كافة الأفراد المقيمين وغير المقيمين في الدولة.

تزامنا مع التحضير للعام الدراسي 2020/2019، بادرت أيضا وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إلى طرح استبيان خاص بسبر آراء واقتراحات أولياء التلاميذ حول ظروف وواقع الدخول المدرسي على مستوى الطور الابتدائي، متعهدة أن يتم الأخذ بعين الاعتبار مجمل الشكاوى والمبادرات القيّمة التي تتلقاها في هذا الشأن<sup>1</sup>.

## 2- إنفاذ إجراء الاستشارة الإلكترونية

الاستشارة الإلكترونية عبارة عن آلية تتيح التفاعل والتشاور ما بين السلطات العامة وفعاليات المجتمع المدني من خلال استخدام وسائل اتصال إلكترونية تكفل للمشاركين التعبير عن آرائهم وأفكارهم بشأن السياسات العمومية والمبادرات الجديدة التي تطرحها الأجهزة الحكومية وغيرها من المواضيع ذات الصلة، وتميّز عموما بالاستشارة الإلكترونية بعدّة مراحل، تبدأ بنشر المواضيع المطروحة للاستشارة في الموقع المرصود لهذا الغرض، مع تحديد أهداف الاستشارة والتأثير المحتمل للموضوع المطروح على المواطنين، والمدة الزمنية المحددة لإجرائه، إلى جانب توجيهات تتعلق بشروط الاستخدام<sup>2</sup>.

تجسيدا لمبادئ الديمقراطية التشاركية وتحديثا لآلياتها، أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية عن دخول حيز الخدمة إجراء تطبيقي إلكتروني يحمل عنوان "استشارتك"، والذي يمكّن المواطنين من المشاركة في تسيير شؤونهم المحلية عبر إبداء آرائهم في اختيار المشاريع التنموية على مستوى البلدية التي يقطنون فيها، وذلك عن طريق الولوج إلى الموقع الرسمي للوزارة<sup>3</sup>، إذ أوعزت هذه الأخيرة أنّ هذا التطبيق يندرج ضمن استراتيجية العصرية المنتهجة من طرف دائرتها الوزارية، والتي ترمي إلى تقريب الإدارة من المواطن، ويضفي أكثر الشفافية والفعالية على القرارات المتخذة محليا.

<sup>1</sup> انظر موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المرجع السابق.

<sup>2</sup> فورار أحمد أمين، المرجع السابق، ص 287، 288.

<sup>3</sup> انظر موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المرجع السابق.

حازت السلطة الوزارية في هذا المضمار النهج الذي دأبت عليه الأنظمة المقارنة، منها نظام الجمهورية التونسية الذي عرف تطبيقات متعددة لأسلوب المشاورة الإلكترونية إلى درجة الارتقاء بها كدعامة أساسية لدراسة وتنقيح مشاريع القوانين على اختلاف تدرجها، إضافة إلى جعلها آلية محورية لمناقشة وإثراء مختلف مسائل التدبير العمومي<sup>1</sup>.

## المحور الثاني: دور المشاركة الإلكترونية في تجسيد شفافية التدبير المحلي في الجزائر: "الآفاق والعوائق"

يمكن تعريف مبدأ الشفافية بأنه: "التزام الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تضمن تزويد المواطنين بالبيانات والمعلومات الصادقة عن كافة خططها وأنشطتها وأعمالها ومشروعاتها ومداولاتها وإعلان الأسباب الحقيقية والقانونية الدافعة لها، وتوضيح طرق وإجراءات مساءلة الإدارة عن أوجه القصور أو المخالفة، وإقرار حقا عاما بالاطلاع والوصول غير المكلف إلى المعلومات ووثائق الإدارة كأصل عام"<sup>2</sup>، ومنه، ينطوي مبدأ الشفافية على كافة الآليات والميكانيزمات التي تحقق الانفتاح على الجمهور، وتكفل له الاطلاع بكل موضوعية ودقة على مفاصل العمل الإداري.

على هذا الأساس، تتضوي آلية المشاركة الإلكترونية ضمن الأطر المساهمة في إضفاء الشفافية على إدارة ونشاط الجماعات الإقليمية، لأنّ الارتقاء بالفعل التشاركي إلى البيئة الرقمية يفتح آفاقا واسعة لتجاوز سياسة الإدارة المغلقة وتخطي منطق الهيمنة على المعلومة، بيد أنّ التدابير الإلكترونية للمشاركة تعمل على خلق فضاءات مستقلة عن التوقع المادي، وتتيح توفر المعلومات في أي وقت، الأمر الذي يوجب فك مركزية تسيير المعلومات والابتعاد عن التفرد في اكتسابها، فالشبكات الافتراضية أضحت قنوات للتعبير المدني من شأنها تعديل القوى بين الحكام والمحكومين<sup>3</sup>، إذ كان لها الدور المحوري في إعادة بناء رؤى جديدة للحق في الإعلام والاستعلام، حيث أصبح المواطن يضاهاى الإدارة في مجال التماس المعلومات والنفوذ إلى بؤر تدفقها، وبذلك ارتقى مركزه من متلقي للأخبار والمعارف الانتقائية إلى شريك فعلي في تقاسم المعلومات وتداولها.

<sup>1</sup> انظر بوابة المشاركة العمومية على موقع الجمهورية التونسية <http://www.e-participation.tn> تاريخ الاطلاع: 2019/09/10.

<sup>2</sup> ربيع نصيرة، "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، عدد 8، جامعة عباس لغرور خنشلة، 2017، ص 966.

<sup>3</sup> DEKKAL Mouloud, « Démocratie participative et citoyenneté », *Revue Algérienne d'études politiques*, n° 1, volume 2 , 2015, p.119.

يندر الأثر الايجابي البارز للمشاركة الإلكترونية في تفعيل مقتضيات الشفافية الإدارية، بنتمين هذه الأخيرة على مستوى الإدارة المحلية الجزائرية (الفرع الأول)، لكن اصطدم ممارسة ذلك الأسلوب التشاركي بنقائص المقاربة التشاركية وكذا بواقع الرقمنة في الجزائر، مما سيخلق حجرة عثرة تحدّ من فاعلية تلك الأهمية (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: تعزيز المشاركة الإلكترونية لمقتضيات شفافية الإدارة المحلية

تتعدد مقاييس الشفافية الإدارية وتتسع ليتعدى حصر هذا المفهوم في فكرة النفاذ إلى المعلومة، إذ دأبت غالبية الدراسات على تكييف تطابق هذه الفكرة مع المعنى العام لمصطلح الشفافية، في حين يثبت عمق التحليل أنّ مبدأ الشفافية أوسع وأشمل من فرصة الحصول على المعلومة التي لا يمكن إنكار ما تتبوّؤه من مكانة جوهرية ضمن آلياته، فذات المبدأ يهتم -علاوة على هذا- بكيفيات تحصيل المعلومة وسبل الوصول إليها، فهو يقتضي تحجيم إجراءات هذه العملية وتسهيل عمليات التواصل الإداري<sup>1</sup>.

تجد تلك العلاقة التكاملية القائمة بين أسس شفافية التسيير العمومي ثوابتها في المقاربة التشاركية الإلكترونية، لكون هذه الأخيرة تجمع بينها في آن واحد، بحيث يعتبر الإعلام الإلكتروني النواة الأصلية التي تمهد للانتقال إلى الإجراءات التشاركية الأخرى (أولاً) دون تضخيم أو تعقيد (ثانياً).

### أولاً: الإعلام الإلكتروني: آلية محورية لممارسة المشاركة الإلكترونية

تتعلق ممارسة المقاربة التشاركية من وجوب حصول الفاعلين المتدخلين على فرصة الإخبار والاطلاع والإلمام بكل المعلومات التي تتصل بالمجال محلّ المشاركة، وإذا كانت هذه الأخيرة تمارس على مستوى شبكات ومننديات رقمية، فإنّ الآليات التقليدية المعتمدة لإذاعة تلك المعلومات أصبحت قاصرة عن مسايرة خصوصيات وطبيعة الفضاءات التشاركية، الأمر الذي انجر عنه ضرورة اعتماد أساليب عصرية كفيلة بإيصال المعلومة ونشرها على أبعد وأوسع نطاق، هذا ما لا يتجسد إلّا عبر إعمال آلية الإعلام الإلكتروني.

يجمع الإعلام الإلكتروني بين شتى الوسائل والدعائم الرقمية التي يتم توظيفها بغرض عرض المعلومات وطرح الأنباء على الجمهور المستهدف، ويعدّ الوسيلة المثلى والناجعة التي تمارس بواسطتها المشاركة الإلكترونية، بحكم أنّه يوائم الأبعاد والمستجدات التي يفرضها ذلك النمط التشاركي، فالمشاركة الإلكترونية قوامها التأسيس لمنابر إعلامية مفتوحة تتدفق منها المعلومات بانتظام واطراد مع علانية تداولها وسرعة ترويجها بواسطة وسائل الإعلام المختلفة، وهذه الشروط يتم استيفائها من خلال تطبيق إجراء الإعلام الإلكتروني الذي

<sup>1</sup> Wojcik Stéphanie, « Prendre la démocratie électronique au sérieux : de quelques enjeux et controverses sur la participation politique en ligne », HAL, Besançon, 2009, p. 4.

يطلق قاعدة شاملة ومحيّنة من المعلومات، البيانات، الإحصائيات، المناشير، والقوانين... وغيرها، كما يرسى أطر متباينة للتبادل الإلكتروني تساهم في تفعيل النقاش العمومي وتعزّز التداول الحر للأراء والأفكار. من هذا المنطلق، عرف الإعلام الإلكتروني في النظام الجزائري تطورا ملحوظا في كلا من جانبيه القانوني والعملي، فقد بزغت بوارده الأولى بموجب المرسوم 131/88 المنظم لعلاقات الإدارة بالمواطن، والذي ألزم الإدارات العمومية -بما فيها المحلية- بتطوير أي سند مناسب للنشر والإعلام، وكذا ضرورة تفعيلها لكل إجراء ضروري بما يتناسب مع التقنيات الحديثة في التنظيم والتسيير، أكثر من هذا، أوعز النص التنظيمي صراحة جوازية اتخاذ الإدارة أي تدبير من شأنه أن يساعد قدر الإمكان على استخدام سبل البريد والهاتف في تعاملاتها مع المواطنين<sup>1</sup>.

استتبع تلك المبادرة بإشادة قوانين الجماعات الإقليمية بألوية الاستعانة بالمنافذ الإعلامية والتدابير الرقمية لترويج وإبلاغ المعلومات الإدارية تشجيعا لإقبال المواطنين على المشاركة، فعلاوة على الفقرة الثالثة من المادة 11 من قانون البلدية 10/11 التي ينضوي مضمونها في صميم هذا المبتغى، جاء محتوى المادة 18 من قانون الولاية أكثر وضوحا وتخصيصا من خلال النص على: "يلصق جدول أعمال الدورة فور استدعاء أعضاء المجلس الشعبي الولائي عند مدخل قاعة المداولات، وفي أماكن الإلصاق المخصصة لإعلام الجمهور، ولاسيما الإلكترونية منها..."<sup>2</sup>، كما صنفّت المادة 31 من ذات القانون النشر الإلكتروني كآلية محاذية لوسائل النشر الورقية في سبيل الإعلان عن مستخلص مداولة المجلس الشعبي الولائي المصادق عليها نهائيا<sup>3</sup>.

أعقبت هذه النصوص صدور المرسوم التنفيذي رقم 16-190 المحدد لكيفيات الاطلاع على مستخرجات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، الذي فرض هو الآخر على المجلس الشعبي البلدي تامين كل الدعائم الرقمية لضمان نشر وتبليغ القرارات الإدارية البلدية<sup>4</sup>، علاوة على ذلك، انتقلت الإدارة المحلية إلى تطبيق سبل الإعلام الإلكتروني كالبريد الإلكتروني، والنشر الإلكتروني.

<sup>1</sup> المواد 8، 21/3، 26 من مرسوم رقم 88-131، مؤرخ في 4 جويلية 1988، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، ج ر عدد 27، صادر في 6 جويلية 1988.

<sup>2</sup> قانون رقم 12-07، يتعلق بالولاية، مرجع سابق.  
المرجع نفسه<sup>3</sup>.

<sup>4</sup> المادة 2/2 من مرسوم تنفيذي رقم 16-190، مؤرخ في 30 جوان 2016، يحدد كيفيات الاطلاع على مستخرجات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، ج ر عدد 41، صادر في 12 جويلية 2016.

## ثانيا: تبسيط الإجراءات الإدارية التشاركية

يندرج تبسيط الإجراءات والشكليات الإدارية ضمن منطق شفافية الهيئات العمومية<sup>1</sup>، على اعتبار أنه يجسد سياسة وضوح ومرونة العمل الإداري، فمبدأ الشفافية لا يتأصل إلا في كنف منظومة قانونية وإدارية مرئية وواضحة توضع في متناول كافة شرائح المجتمع، وكما هو بائن، أن هذا الإجراء قد بلغ أوجه في العصر الرقمي بفعل ما وفرت الوسائل التقنية الحديثة من سرعة وتيسير في إنجاز المعاملات الإدارية.

لا تشذ المشاركة الإلكترونية عن هذا النهج، بحكم أن عصنة أدوات وقنوات ممارستها سيؤدي حتما إلى القضاء على كل الحواجز والتعقيدات التي تعترى مظاهر التدبير التشاركي المحلي، هذا الأخير الذي أصبغته الآليات التقليدية للمشاركة بشتى سمات التباطؤ وزخم الإجراءات وطول مدة تنفيذها، مما يحول دون تجسيد جوهر الديمقراطية التشاركية، لأن هذه المقاربة تقتضي في صميمها وجوب إرساء مشاركة يومية مفتوحة على العموم، بعيدا عن كل أشكال الغلو في إجراءات التواصل والتفاعل بين الأطراف المشاركة.

ولا يقتصر التبسيط الإجرائي الذي ترسيه المشاركة الإلكترونية على التخفيف من ثقل وبطئ المسار التشاركي فحسب، إنما يشمل التبسيط إلى جانب ذلك سهولة الوصول إلى المعلومات اللازمة لتنشيط وتفعيل دواليب المقاربة التشاركية، فالمشاركة في الفضاء الرقمي يكون لها الدور الأكبر في تسهيل وتسريع عمليات الوصول إلى مصادر المعلومات بأقل جهد وتكلفة<sup>2</sup>.

## الفرع الثاني: محدودية شفافية التسيير المحلي في إطار عوارض تفعيل المقاربة التشاركية الإلكترونية في الجزائر

تبيّن أنفا فاعلية المشاركة الإلكترونية في تأسيس قاعدة رصينة لترويج المعلومات ولرفع الضغط الإجرائي والتقييد التسلطي للولوج إليها، فهي وسيلة لإتاحة المعلومات بصفة شاملة وكاملة<sup>3</sup>، مع ضمان الوصول الفوري إلى مصادرها الأصلية والموثوقة، وبذلك أضحى المواطن في الفضاء الرقمي المفتوح فاعلا أساسيا في امتلاك المعلومة وايصالها، حيث انقلبت الموازين لصالحه وزادت هيمنته على الرسالة الإعلامية المتداولة والمتناقلة<sup>4</sup>.

لكن يبقى هذا التطور نسبيا في إطار النظام الجزائري، استنادا إلى ما تواجهه العلاقة التلازمية الموجودة بين المشاركة الإلكترونية وبين شفافية الإدارة المحلية من عراقيل جمّة أعاققت التكامل الايجابي المأمول منها، إذ

<sup>1</sup>Wojcik Stéphanie, *op.cit*, p. 4.

<sup>2</sup>جيدور حاج بشير، "أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديد لمفهوم المواطنة: من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي"، دفاثر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 725.

<sup>3</sup> DEKKAL Mouloud, *op.cit*, p. 119.

<sup>4</sup>جيدور حاج بشير، المرجع السابق، ص 726، 727.

تم تطبيق حق النفاذ إلى المعلومة بفعل ما يعتري المشاركة الإلكترونية من نقائص قانونية (أولا) وأخرى تقنية (ثانيا).

### أولا: بتور التأطير القانوني والإجرائي للمشاركة الإلكترونية: دعامة لسلطة احتكار المعلومة

يعتبر التأطير القانوني رهان فعال لترسيم معالم التصور التشاركي الإلكتروني، على اعتبار أن هذا الأخير يعيد صياغة الأدوار والممارسات، ويمدّ من نطاق صنع القرار الإداري، لذلك ينبغي إخضاعه إلى إجراءات خاصة توازن بين مشروعية القرار المحلي وكذا مسايرة سمات المجال الرقمي، لاسيما مراعاة خاصية تدفق المعلومات وإطلاقها على المدى الواسع، بحيث يرقى النص القانوني بفكرة المعلومة إلى حق مكفول للمواطن، يتسنى له من خلاله مواجهة أي تعسف بادر من الأجهزة الإدارية فيما يخص مستوى المعلومات المكشوف عنها.

لم تكتمل هذه المعادلة في التجربة الجزائرية، فرغم دسترة حق النفاذ إلى المعلومة إلا أن الفجوات التي تقع فيها النصوص التشريعية الدنيا بسبب تضافر إشكال عدم صدور القانون الخاص بتنظيم ذلك الحق مع تغييب إطار قانوني خاص بالمشاركة الإلكترونية (أ) التي لم تحظ سوى بآليات شكلية في الممارسة (ب)، كل هذا يدعّم مركز الإدارة المحلية في السيطرة والاستئثار بالمعلومة.

### أ: انعدام تأطير قانوني خاص بالمشاركة الإلكترونية

تستدعي المشاركة الإلكترونية معالجتها في إطار قانوني خاص بها، تنظم بموجبه الأحكام والضوابط المطبقة على هذا النمط التشاركي، بهدف تكييفه مع خصوصيات البيئة الرقمية، لأن ممارسة المشاركة في فضاءات إلكترونية مفتوحة يجعله عرضة لتهديدات واختراقات عديدة من شأنها تحريف مضامينه عن السياق الديمقراطي التشاركي.

يطرح غياب قواعد قانونية خاصة بتأطير المشاركة الإلكترونية في النظام الجزائري إشكالات متباينة، لا تتوقف عند حدود انتهاك الأمن المعلوماتي، بل تمتدّ تداعياتها إلى المساس بالشفافية الإدارية من عدّة جوانب، إذ يفترض أن يتضمن ذلك التأطير تحديدا دقيقا وواضحا للمقاربة التشاركية الإلكترونية، وكذا محتواها وكيفيات نقلها، مع معالجة الاستثناءات الواردة على الإفصاح عنها وكشفها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 160.

وفي إطار التعااضي عن إدراج هذه الأحكام في قالب قانوني واضح، فإنّ هذا الفراغ القانوني -من ناحية- يفسح المجال التقديري أمام السلطات الإدارية للإحجام الكلي أو الجزئي عن عرض المعلومات ونشرها في المدونات الإلكترونية المتخصصة، ومن ناحية أخرى، يحتمل أن تفتقد المعلومات المنشورة إلكترونياً إلى المصادقية<sup>1</sup> بحكم انعدام معايير قانونية مرصودة لقياس مدى نزاهة المعلومة الإلكترونية، وهذا ما يتنافى مع فحوى مبدأ الشفافية الذي لا يقتصر على إذاعة المعلومة أمام الجمهور فحسب، إنّما ينبغي إلى جانب ذلك أن تتسم تلك المعلومات بالدقة والمصادقية والوضوح تقادياً لتضليل الرأي العام.

تجاوزت الجمهورية التونسية مثل هذا الفراغ القانوني في منظومتها السارية، حيث صدر الرائد الرسمي عدد 39 وهو الأمر الحكومي عدد 401 لسنة 2019، مؤرخ في 6 ماي 2019، يتعلق بضبط شروط وإجراءات أعمال الآليات التشاركية المنصوص عليها في الفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية، ويهدف إلى تنظيم تدابير الديمقراطية التشاركية، خاصة ما تعلق منها بتسجيل مكونات المجتمع المدني المعنية بالشأن المحلي، وتجميع آرائها وتساؤلاتها والإجابة عنها وفق منظومة إلكترونية تسهل التواصل بينها وبين الجماعات الإقليمية<sup>2</sup>.

## ب: صورية الآليات التشاركية الإلكترونية

تؤسس المشاركة الإلكترونية على آليات إجرائية كفيلة بتوسيع دائرة النقاش الديمقراطي وفتح فضاء تفاعلي لتبادل الآراء والمعلومات بكل حرية وشمولية، ولا تختلف هذه الأدوات عن أساليب المشاركة التقليدية، فقط ما يميزها يكمن في ارتباطها بوسائل الاتصال الحديثة.

بإسقاط تلك الخصائص على آليات المشاركة الإلكترونية البازغة في التنظيم المحلي الجزائري، يتبين - إضافة إلى قدرها الضئيل - عدم فعاليتها في مضمار تعزيز قيم الشفافية، وفي صدارتها ركيزة النفاذ إلى المعلومة، التي أضحت معطى حبيسا في يد السلطات الإدارية المعنية، بسبب فتور النقاش العمومي على مستوى المنصات الإلكترونية (1)، وكذا تجميد آلية العرائض الإلكترونية (2).

## 1- عدم تفعيل النقاش العمومي على مستوى المنصات الإلكترونية

تعدّ البوابات الإلكترونية التي استحدثتها الجماعات المحلية وكذا الوزارة الوصية ذو اختصاص عام، فهي غير مرصودة خصيصا لتفعيل الديمقراطية التشاركية، إنّما تم تنصيبها في سياق العصرية والتحديث، وحتى بعض التطبيقات التشاركية التي تتم في إطارها تخللتها جملة من النقائص وتفتقد إلى الفعالية المطلوبة، إذ أبرز

<sup>1</sup>Wojcik Stéphanie, *op.cit*, p. 5.

<sup>2</sup>انظر بوابة المشاركة العمومية على موقع الجمهورية التونسية، المرجع السابق، تاريخ الاطلاع: 2019/09/15.

ما يلاحظ على مستوى تلك المنصات ضمور آلية المناقشة العامة، هذه الأخيرة التي تؤسس على تفاعل جميع الأطراف الفاعلين الرسمية وغير الرسمية في التحوار والتشاور وتبادل المعلومات عن أهمية وأهداف وآثار القرار محلّ المناقشة، لكن يبدو أنّ أطر تلك الآلية تجافت في التفاعل من جانب واحد، فجلّ المساهمات التي يبادر بها عبارة عن تدخلات انفرادية من قبل المواطنين، في مقابل غياب مطلق لمبادرات السلطات الإدارية المختصة وتنظيمات المجتمع المدني<sup>1</sup>.

يضيفي الإحادة عن المشاركة في النقاش العمومي الإلكتروني إلى تهميش إجراء النفاذ إلى المعلومات الإدارية كأهم عنصر في مبدأ الشفافية، بيد أنّ المناقشة العامة تشكل وسيلة إعلام مسبقة لاتخاذ القرار، تلتزم بموجبها الإدارة بنشر كل المعلومات الخاصة بالقرار المزمع بلورته، وتسهيل اطلاع المواطنين عليه، كما تتولى فعاليات المجتمع المدني بعرض كل ما تحصلت عليه من معلومات على الإدارة التي يجب عليها إفادة الجمهور بها<sup>2</sup>، ومن ثمة، يكتف امتناع الفواعل الرسمية خاصة الإدارة المحلية عن الانخراط في فضاءات النقاش العمومي كخلفية لاستئثارها بالمعلومة والتحفّظ على نشرها أمام المواطن الذي لا يزال يقبع في دوامة الانغلاق والسرية التي تعيق تفتحه، وتخلق حواجز بينه وبين الوحدات الإدارية المحلية القريبة منه والنابعة من صميمه. خلافا لما هو سائد في الجزائر، حظي النقاش العمومي بمكانة خاصة في عمل الحكومة التونسية التي ألحقت بوابتها الموسومة "المشاركة العمومية" فرعا أطلقت عليه تسمية "منتديات" يختص بفتح نقاشات عمومية مع المواطنين تديرها الإدارة التي يتم التحوار معها من خلال إبداء الرأي في مسائل تهم الشأن العام<sup>3</sup>.

## 2- جمود آلية العرائض الإلكترونية

تحتوي البوابة الإلكترونية الخاصة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على فضاء خاص بالمواطن يضم مجموعة من المدونات التي تتيح له الولوج إلى الإدارة المحلية إلكترونيا والتواصل معها، ومن بينها مدونة خاصة بالعرائض الإلكترونية، هذه الآلية التي لا تغدو مجرد ابتكار تقني، إنّما غايتها أعمق من ذلك كونها أداة مهمة لتجسيد مشاركة المواطنين وإيصال آرائهم واتجاهاتهم نحو مختلف القضايا واللوائح إلى الجهات المعنية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> خلافا للنظام الفرنسي مثلا الذي تتم فيه المناقشة بشأن قضايا ومخططات التهيئة تحت رعاية اللجنة الوطنية للمناقشة العامة (CNDP) والتي تقوم بربط اجتماعات عامة عبر شبكات الأنترنت مع نشر العديد من البيانات كالمدونة، نظام الأسئلة والأجوبة، ويمكن للفاعلين التدخل عن بعد أثناء الاجتماعات المفتوحة على الخط، انظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.debatpublic-traitement-dechets-ivry.org/>

<sup>2</sup> زياد ليلة، مشاركة المواطنين في حماية البيئة، مذكرة ماجستير في القانون، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010، ص 99.

<sup>3</sup> انظر بوابة المشاركة العمومية على موقع الجمهورية التونسية، المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 20/09/2019.

<sup>4</sup> فورار أحمد أمين، المرجع السابق، ص 285.

ظلّ إنشاء منتدى العرائض الإلكترونية إجراء شكليا لا أكثر، بفعل تجميد العمل بها وعدم إنفاذها رقميا، حيث يتعذر الدخول إليها لتسجيل طلبات واعتراضات المواطنين، وهذا الجمود لا يقوّض فقط أنجع أدوات المشاركة الإلكترونية، بل يشكل ثغرة مانعة من بلوغ شفافية التدبير المحلي، على أساس المادة 11 من قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته التي أدرجت الرد على شكاوى المواطنين ضمن أهم عناصر إضفاء الشفافية في القطاع العام، فهذه الأخيرة تتطلب انفتاح الإدارة وتجاوبها مع استفسارات المواطنين وانشغالاتهم<sup>1</sup>.

وعليه، يمثل تثبيط إجراء العرائض الإلكترونية إيذانا من السلطات المختصة عن تعزيز موقفها السلبي من تزويد المواطنين بالمعلومات والتوضيحات التي يطالبون بها. أقرت المملكة المغربية عن إنجاز رائد في هذا الشأن، إذ أنشأت ما يسمى "البوابة الوطنية للمشاركة المواطنية"، التي تحوي في فطامها جملة من الآليات التشاركية الإلكترونية ( الملتزمات، العرائض، النقاش العمومي)، وتضمن دليل العرائض الإلكترونية توضيحا لكل الخطوات الأساسية التي يتعين اتباعها من أجل ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية وإلى مجالس الجماعات الإقليمية، مميّزا في ذلك بين العرائض المقدمة من قبل الجمعيات وتلك التي يلتبسها المواطنون بصفة فردية، مع تمكينه للموقعين على العرائض الفردية من نشرها عبر كل الوسائل الرقمية المتاحة<sup>2</sup>.

### ثانيا: الفجوة الرقمية: مانع للنفاذ إلى المعلومة الإلكترونية

تعبّر الفجوة الرقمية عن فارق الهوة القائم بين الأقاليم المحلية من حيث القدرات والإمكانيات التكنولوجية، وهي بذلك تعكس عدم مساواة الأفراد في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو استخدامها أو معرفتها<sup>3</sup>.

ترسخت هذه الظاهرة في الجزائر بكل عواملها المادية والبشرية، حيث تضافر تفاوت الوسائل الرقمية من إقليم إلى آخر (أ) مع التحديات المعرفية المرتبطة بتدني المعرفة والخبرة المعلوماتية في المجتمع (ب)، فشكّل ذلك عارضا أمام تفعيل الممارسة التشاركية في الفضاء الرقمي، وكذا تحديا مانعا لتحصيل المعلومة الإلكترونية على حدّ السواء.

<sup>1</sup> قانون رقم 06-01، مؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر عدد 14، صادر بتاريخ 08 مارس 2006، متمم بقانون رقم 10-05، مؤرخ في 26 أوت 2010، ج ر عدد 50، صادر بتاريخ 01 سبتمبر 2010، معدل ومتمم بقانون رقم 11-15، مؤرخ في 02 أوت 2011، ج ر عدد 44، صادر في 10 أوت 2011.

<sup>2</sup> انظر بوابة "المشاركة الإلكترونية" المتوفرة في البوابة الوطنية للمملكة المغربية، المرجع السابق.

<sup>3</sup> بن يزة يوسف، سغيري وهيبية، المرجع السابق، ص 270.

## أ: التباين الرقمي ما بين الأقاليم

أدى عدم انتهاج استراتيجية واضحة ومنسجمة من شأنها التجسيد الكامل لمشروع الجزائر الإلكترونية إلى انسداد واندثار ترسيم أبعاد ذلك المشروع، الأمر الذي نجم عنه بروز اختلالات في مدى توطين وتطوير المعدات التكنولوجية من جماعة محلية إلى أخرى، حيث انتشرت عبر كامل القطر الوطني ظاهرة عدم تعميم الاستفادة من وسائل التقنيات الحديثة، وهذا راجع إلى ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، وما وازاها من العجز المالي للجماعات الاقليمية الذي جعلها تركز جهودها على تحقيق الاكتفاء الذاتي وإشباع الحاجيات الأساسية، فهي بذلك في منأى عن التفكير في إدراج التطور التكنولوجي ضمن أولوياتها<sup>1</sup>، لاسيما أمام ارتفاع تكلفة الأجهزة والبرمجيات الحديثة.

يعتبر انعدام أو ضعف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال من أكبر التحديات التي تواجه تطبيق أسس الحوكمة المحلية وفي صدارتها مبدأي الشفافية والمشاركة في تصريف الشأن المحلي، لأن الربط الشبكي يبقى ضروريا لإتاحة تبادل المعلومات وفتح قنوات الاتصال على المستوى المحلي الدائم<sup>2</sup>، وبالتالي تستبعد مبادرة المشاركة إلكترونيا في ظل غياب متطلباتها الرقمية، هذا ما يصد عن استيقاء المعلومات والأنباء، ويسهم في خلق ما يسمى "بالفجوة المدنية"<sup>3</sup> التي ترسم فوارق بين المواطنين في ايجاد سبل رقمية لتحصيل المعلومة وكذا اللولوج إلى المجال التشاركي.

يشكل العزل الرقمي لبعض أقاليم الدولة إهدارا لأهم حقوق المواطن في عصر ما بعد الحداثة، هذا الأخير الذي انبثقت في إطاره جملة من الحقوق الجديدة، تعرف بالحقوق الرقمية التي تكفل تكافؤ الفرص في الحصول على الدعم والوصول الإلكتروني، فضلا عما يحاذيها من حقوق تفاعلية تصنف المواطن فردا كان أو في إطار جماعة على مستوى أفقي مع الإدارات العمومية في مجال صنع القرار وحيارة المعلومات.

## ب: ضعف المجتمع المعلوماتي

يرتبط المجتمع المعلوماتي بمستوى المعرفة الرقمية لدى الأفراد وقدراتهم الذاتية على النفاذ إلى الفضاءات الإلكترونية والتعامل بآلياتها، وبتشخيص واقع هذا المجتمع في الجزائر يستتبط تدني مستواه بالنظر إلى عدم تمتع المواطنين بالمؤهلات الكافية للتحكم في التقنيات الحديثة ومواكبة تطوراتها الطارئة، فالدولة الجزائرية على غرار الدول النامية تقتفر إلى ما يمكن تسميته "بالبيئة التمكينية" الداعمة لتنمية المهارات والقدرات البشرية في

<sup>1</sup>فطاس فتحة، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد 2، عدد 15، 2016، ص 320.

<sup>2</sup>معاوي وفاء، الحوكمة المحلية كآلية للتنمية في الجزائر -دراسة حالة ولاية سطيف-، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017، 172.

<sup>3</sup>Wojcik Stéphanie, *op.cit*, p .8

مجال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولاشك أنّ فقدان مثل هذه الإمكانيات من شأنه أن يضاعف من إشكالية ولوج كل المواطنين إلى العالم الافتراضي الذي تنتمي إليه الديمقراطية الرقمية<sup>1</sup>، لاسيما إذا تعلق الأمر بممارسة المشاركة الإلكترونية التي لا تزال بوادرها في بداية نشأتها، فلم يُدع صيتها على نطاق واسع، وبالتالي تبقى محدودة الإقبال والإعمال لدى غالبية أفراد المجتمع الجزائري الذي تتعدم فيه أصلا الثقافة التشاركية خصوصا الإلكترونية منها.

إنّ القصور الذي انتاب المشاركة الإلكترونية في مستواها التمكيني الذي يتعلق بكيفيات استخدام التكنولوجيات والمهارات المطلوبة من طرف المواطنين للانفتاح على منتديات التفاعل الرقمي والانخراط فيها، سيكون له دور مباشر في عزل المواطن عن التماس المعلومات عن الإدارة المحلية، كما يتعذر عليه ملاحظة خطتها ومشاريعها التنموية، فضلا عن حرمانه من مراقبة مدى نزاهة ومشروعية القرار المحلي، بسبب عدم إدراكه واطلاعه على الأسس والخلفيات التي اتخذ بمقتضاها ذلك القرار.

## خاتمة

تبقى شفافية التدبير المحلي في العصر الرقمي مرهونة بتفعيل المقاربة التشاركية الإلكترونية، لاعتبار هذه الأخيرة وسيلة لإطلاق المعلومات وتحريرها من قيود النظام الإداري المغلق، من خلال تجاوز التعقيد والتعطيل الإجرائي للنفوذ إلى المعلومة وترسيخ آلية الإعلام الإلكتروني كقاعدة أساسية لايصال المعلومات الإدارية وتعميم النفاذ إليها بكل حرية وبساطة.

كما هو مبين أعلاه، أنّه بدأت أطر المشاركة الإلكترونية تتوغل تدريجيا إلى التنظيم المحلي في الجزائر، الذي حذى نحو الانفتاح -نسبيا- على هذا النمط التشاركي، وذلك بتشجيع المشرع مسيري الإدارات المحلية على اعتماد الوسائط والدعائم الرقمية في سبيل التواصل مع المواطنين، ولا ريب أنّ مبدأ المشاركة يشكل إحدى مظاهر هذا التواصل، فضلا عن هذا، اهدت الوزارة الوصية إلى إرساء ممارسة فعلية لإشراك المواطن إلكترونيا في تحريك دواليب العمل المحلي، حيث استحدثت بوابات إلكترونية تقسح المجال للتفاعل الدائم بين الفاعلين المحليين، وتتيح لهم فرص متكافئة في طرح اقتراحاتهم واعتراضاتهم، ناهيك عن شروعها في تطبيق بعض الآليات التشاركية الإلكترونية من قبيل سبر الآراء الإلكتروني والإعلان عن دخول إجراء الاستشارة الإلكترونية حيز التنفيذ.

رغم ذلك، تبقى هذه المساعي ضئيلة وقاصرة عن النهوض بمقتضيات شفافية التسيير المحلي، بحكم غياب استراتيجية مدروسة تخص الانتقال إلى المقاربة التشاركية الإلكترونية، التي تظل تدابيرها المحتشمة محدودة الفعالية في إجفاء سلطة احتكار المعلومة الإدارية، حيث تعتقد المبادرة التشاركية المأمولة إلى إطار

<sup>1</sup> بن يزة يوسف، سغيري وهيبه، المرجع السابق، ص 271.

قانوني يلزم الإدارة المحلية بتقاسم المعلومات والأدوار مع المواطنين على مستوى الفضاء الرقمي، وحتى بعض الآليات المرصودة في هذا الشأن لا تغدو سوى أدوات لحشد الآراء دون تفعيلها لتدفق المعلومات وتبادلها بين الأجهزة الإدارية المحلية ومواطنيها، وما يضاعف من حدة هذه الإشكالات، اقترانها بالعراقيل الناجمة عن الفجوة الرقمية التي تصدّ المواطن عن النفاذ الإلكتروني بشتى مظاهره لحرمانه من الاطلاع والمشاركة في آن واحد.

إنّ حداثة المقاربة التشاركية الإلكترونية في النظام الجزائري جعلها محفوفة بالنقائص التي ينبغي تداركها بالاستناد إلى بعض المقترحات التالية:

- تنظيم مقاربة المشاركة الإلكترونية في إطار قانوني خاص يضيف عليها الطابع الإلزامي ويحدّد تدابيرها وحدودها بدقة وموضوعية.
- تكثيف آليات المشاركة الإلكترونية على غرار الاستفتاء المحلي الإلكتروني، المناقشة الإلكترونية، والعروض الإلكترونية.
- تعميم الاستفادة من تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة ومواءمة تطوراتها.